

فلسطين

فلسطين

تقع فلسطين في الطرف الغربي لقارة آسيا، ويحدها من الشمال لبنان وسوريا، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب خليج العقبة وشبه جزيرة سيناء المصرية، ومن الشرق الأردن.

مناخ الضفة الغربية معتدل، دافئ إلى حار صيفاً ومعتدل البرودة شتاءً. يبدأ الموسم المطري في محافظة جنين في منتصف تشرين الأول (أكتوبر) ويستمر حتى نهاية نيسان (أبريل)، ويهطل حوالي ٨٠٪ من كميات المطر السنوية ما بين شهري تشرين الثاني (نوفمبر) وشباط (فبراير). أما كمية الأمطار السنوية فتتراوح ما بين ٣٥٠ ملم و ٧٠٠ ملم. تبعاً لذلك، ومن حيث الكميات الكلية للأمطار المتساقطة وأنماط الزراعة، يمكن تقسيم المحافظة إلى المناطق التالية:

- المنطقة الشرقية: يتراوح معدل هطول الأمطار في هذه المنطقة بين ٣٥٠ ملم و ٥٥٠ ملم. أما النمط الزراعي السائد فيها فهو المحاصيل البعلية وأشجار الزيتون واللوزيات. بالإضافة إلى ذلك، توجد مساحات صغيرة مزروعة بالخضار ومروية بواسطة بعض الآبار الزراعية.
- المنطقة الوسطى: تتميز هذه المنطقة بترتبتها الخصبة وتوفر عدد لا بأس به من الآبار الزراعية، فيما يتراوح المعدل السنوي لهطول الأمطار بين ٤٠٠ ملم و ٦٥٠ ملم. وتعتمد هذه المنطقة في زراعتها على الري المكثف (حقول مكشوفة وبيوت زراعية).
- المنطقة الغربية: يتراوح معدل هطول الأمطار في هذه المنطقة بين ٤٥٠ ملم و ٧٠٠ ملم، وتسود فيها زراعة المحاصيل البعلية وأشجار الزيتون.

فلسطين

- المساحة (الضفة الغربية وغزة): ٦, ١٧٠ كم^٢
- عدد السكان: ٤, ٠٠٠, ٠٠٠ نسمة
- النمو السكاني: ٣, ٢٪

محافظة جنين

- المساحة: ٥٨٣ كم^٢
- عدد السكان: ٢٧٠, ٠٠٠ نسمة
- حصة الماء: ٦٢ لتر لكل مواطن يومياً
- معدل استهلاك المياه: ٢٥-١١٥ لتر لكل مواطن يومياً

ينبغي التذكير أن سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي المحكمة على مصادر مياه الضفة الغربية وغزة قد زادت الأوضاع سوءاً في هذه المناطق. فمع أن المصادر المتوفرة من المياه الجوفية يمكن أن تلبى بسهولة احتياجات الضفة الغربية، إلا أن أكثر من ٨٠٪ من الموارد المائية المتجددة في الضفة تستنزف إسرائيل. أما في غزة فنلاحظ أن حجم الاستهلاك الحالي للمياه يفوق بكثير حجم الموارد المائية المتجددة.

محافظة جنين

تبلغ مساحة المحافظة حوالي ٥٨٣ كم^٢ ويسكنها نحو ٢٧٠,٠٠٠ نسمة، يتوزعون على ٩٦ مجتمع محلي، حضري وريفي. وتقدر المساحة الزراعية في المحافظة بحوالي ٢٨٩,٨ كم^٢ من الأراضي ذات التربة عالية الجودة والخصوبة. ١٤٪ فقط من هذه الأراضي مروية في حين تترك البقية لمياه الأمطار.

لا ترتبط أي من المناطق القروية في هذه المحافظة بنظام للصرف الصحي، بل يستخدم السكان حفراً امتصاصية للتخلص من مخلفاتهم بينما ترتبط مدينة جنين جزئياً بنظام للصرف الصحي.

إدارة المياه في هذه المنطقة مشتتة وغير منظمة بطريقة جيدة. فالبليات والمجالس القروية مسؤولة عن إدارة إمدادات المياه إلى المنازل في المجتمعات المحلية المرتبطة بشبكات للمياه، في حين تتم إدارة المياه في المناطق الأخرى من قبل مالكي الآبار الخاصة وصهاريج نقل المياه وفي بعض الأحيان من قبل المستخدمين أنفسهم.

يتزود مواطنو محافظة جنين بالمياه لجميع الأغراض من موارد المياه الجوفية بواسطة نحو سبعين بئراً مسجلاً تم حفرها في المنطقة وعدد غير معروف من الآبار الأخرى غير المسجلة بالإضافة إلى المياه المتدفقة من ثمانية ينابيع رئيسية.

يبلغ مجموع كميات المياه المتوفرة من مختلف المصادر حوالي ١٠,١٤٩ مليون م^٣، بالإضافة إلى كميات يصعب حسابها وهي المياه المأخوذة من آبار محفورة حديثاً وينابيع صغيرة، وارتشاح المياه الجوفية إلى سطح الأرض.

المجتمع المحلي في جلبون يقرر كيفية توزيع المياه

تقع قرية جلبون في منطقة كثيرة التلال في الضفة الغربية في فلسطين، على بعد ١٢ كم إلى الشرق من مدينة جنين. يحدها شرقاً ما يسمى "الخط الأخضر" - وهو خط وقف إطلاق النار الذي كان معمولاً به عشية الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧.

قبل عام ١٩٤٨ كانت مساحة قرية جلبون تساوي تقريباً ٣٣,٠٠٠ دونم (الدونم يساوي حوالي ربع هكتار). لكن خلال تلك الحرب صودرت آلاف الدونمات وتكرر الأمر بعد احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، ومؤخراً صُودر ألفا دونم عندما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ببناء جدار الفصل العنصري على أراضي القرية التي لم يبق من مساحتها الأصلية سوى خمسة آلاف دونم. أما عدد السكان فيقدر بحوالي ٢٣٠٠ نسمة.



عندما زار فريق إمباورز جلبون في بداية عام ٢٠٠٤ شاهد معاناة السكان من الفقر والبطالة ومن شح شديد في الماء. كما تبين للفريق أن القرية لم تكن مرتبطة بشبكة عامة لتزويد المياه وأن معظم موارد مياه القرية أصبحت تقع في الأراضي التي سلبتها إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية.

إن المورد المائي الوحيد المتاح حالياً لمواطني جلبون هو ما يتم جمعه خلال الأشهر الماطرة ما بين شهر تشرين الثاني (نوفمبر) وشهر آذار (مارس) وتخزينه في خزانات منزلية. أما خلال موسم الصيف الجاف فيضطر سكان القرية لشراء الماء المستخرج من آبار زراعية خاصة في القرى المجاورة.

يعتبر المجلس القروي المؤسسة الرئيسية في جلبون، إلا أن دور هذا المجلس محدود فيما يخص قطاع المياه بسبب عدم توفر موارد مائية محلية وشبكات مياه تابعة للبلدية، لذلك يقتصر دور المجلس على إيصال المياه للسكان. أما المؤسسات الأخرى العاملة في القرية، فتشمل مركزاً نسائياً وجمعية واتحاداً للمزارعين، وجميعها تقوم بدور محدود في النشاطات المتعلقة بالمياه.

أما النشاطات الاقتصادية في قرية جلبون فتكاد تقتصر على قطاعي الصناعة والإنشاءات، لكن من الملاحظ أن معدلات البطالة قد ارتفعت في المجتمعات الفلسطينية بسبب الأوضاع السياسية الراهنة.

إمباورز يختار جلبون للاستفادة من مشروع مائي

حدت الأوضاع السيئة بالقائمين على مشروع إمباورز إلى اختيار قرية جلبون كأحد المجتمعات المحلية في فلسطين لتنفيذ مشروع مياه يستهدف تحسين قدرة المواطنين على الحصول على مياه شرب نقية.

عمل فريق إمباورز مع جميع المعنيين بالشأن المائي على مستوى المحافظة ومستوى المجتمع المحلي، ووجد أن ٨٥٪ من الأسر تمتلك خزانات مياه يبلغ مجموع ما تخزنه سنوياً ١٨, ٧٩٤ م^٣. إلا أن ذلك لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية للقرية فيضطر المواطنون لشراء ما مجموعه ٣٠٤, ٢٢ م^٣ من مياه الآبار الزراعية الخاصة. وبما أنه من الطبيعي في جلبون أن تقطن عائلتان على الأقل في نفس البيت فإن معدل المياه المتوفرة للفرد بلغ ٤٨ لتراً في اليوم بينما الحاجة الفعلية هي ٧٠ لتراً في اليوم.

في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ عقدت ورشة عمل للمعنيين بالشأن المائي في القرية حيث تم اتخاذ قرار مبدئي بالمباشرة بمشروع استرشادي يقضي بإنشاء خزانات منزلية للحصاد المائي لعشرين أسرة.

ورشة العمل التي تم فيها الاتفاق على المشروع الاسترشادي



طلبات التقدم للحصول على خزانات المياه

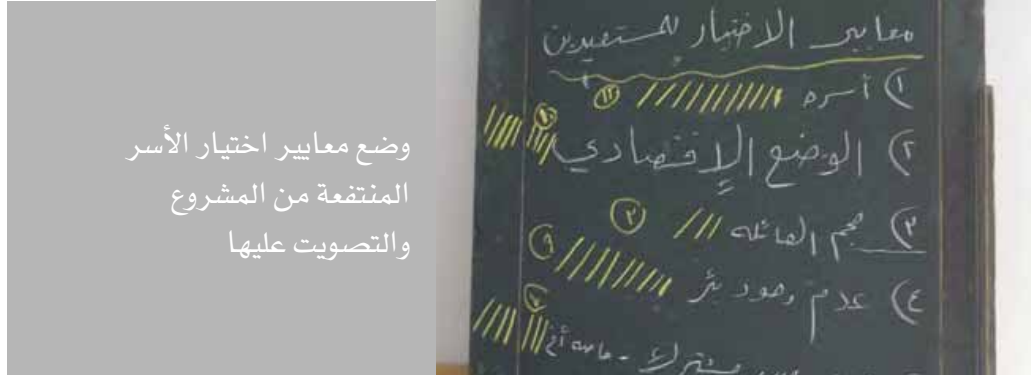
دُعي المجتمع المحلي للاستفادة من المشروع وتقديم طلبات للحصول على خزانات المياه فاستلم المجلس القروي حوالي ثمانين طلباً. لكن الطلبات التي كان يمكن تلبيةها كانت فقط ربع هذا العدد.

فكيف يُختار عشرون من الثمانين!

تم تشكيل لجنة محلية للتطوير المائي في القرية ضمت في عضويتها ممثلين عن منظمات مجتمعية محلية وعدداً من المعنيين المحليين بالشأن المائي، وعُهد إليها بمهمة تنفيذ المشروع الاسترشادي. لكن أولى مسؤوليات اللجنة تمثلت في وضع أسس لاختيار المنتفعين من هذا المشروع. قررت اللجنة أن تركز معايير الاختيار على العائلات الأكثر فقراً في جلبون والتي لا تستطيع أن تتحمل نفقات إنشاء خزان الماء على نفقتها الخاصة.

معايير الاختيار

أشرف فريق إمباورز على إدارة ورشة عمل عقدت خصيصاً لأعضاء اللجنة المحلية للتطوير المائي وذلك من أجل تحديد المعايير والتصويت عليها.



وضع معايير اختيار الأسر
المنتفعة من المشروع
والتصويت عليها

جاءت هذه المعايير على النحو التالي:

- الوضع الاجتماعي-الاقتصادي: يجب إعطاء الأولوية للأسر التي ليس لديها دخل أو لديها دخل غير منتظم أو لديها دخل منتظم ولكنه منخفض.
- الأسر التي ليست لديها إمكانية الوصول إلى المياه من أي مصدر.
- الأسر التي لم تستفد من أية مشاريع أخرى سبق تمويلها في القرية.
- حجم الأسرة: حيث تقرر أن تعطى الأولوية للأسر الكبيرة.
- الاستخدامات المتعددة للمياه: بالإضافة إلى استخدام الماء للشرب والطبخ تقرر إعطاء الأولوية للأسر التي بمقدورها الاستفادة من كميات المياه الإضافية في الري (ري حدائق منزلية منتجة) أو تربية المواشي.

العملية منفتحة وشفافة

خلال عملية التقييم سحب أحد أعضاء اللجنة الطلب الذي كان تقدم به للاستفادة من المشروع، قائلاً إنه لا يريد أن تدرس اللجنة طلبه. وقد تحدث أحد ميسري إمباورز إلى هذا العضو ليكتشف أسباب قراره وكتب في تقريره ما يلي:

"قال لي إنه شعر بعدم الارتياح لأن اللجنة ستقوم بدراسة طلبه لأنه كان قد شارك في عملية وضع المعايير، وأيقن أن طلبه لا يلبي هذه المعايير. أدركت بعد التحدث معه لبعض الوقت أنه لم يكن يتوقع أن تكون عملية الاختيار منفتحة وشفافة لذلك تقدم بالطلب معتقداً أنه سيتم اختيار طلبه فقط بسبب عضويته في اللجنة. لكن بعد مشاركته في العملية وما رأى فيها من شفافية وموضوعية شعر بالإحراج لتقديمه الطلب رغم عدم أهليته".

"كما شرح أن عملية اختيار المنتفعين من المشاريع كانت في الماضي تتم وفق ما يناسب أعضاء لجنة الاختيار وليس بالاستناد إلى معايير تعود بالفائدة على الأكثر فقراً في المجتمع. فكانت هذه اللجان عادةً تختار أقارب أو أصدقاء الأعضاء دون تطبيق معايير اختيار متفق عليها، مما أفرز بعض المشاكل في القرية حول المنتفعين من المشاريع وطريقة اختيارهم".

لقد ضَمَّن النهج التشاركي في تطوير معايير الاختيار مساعدة أكثر الأسر استحقاقاً للاستفادة من هذا المشروع الاسترشادي. كما ضَمَّن قبول عامة المجتمع لعملية الاختيار ونتائجها.



كان رائد محمود أبو الرب أحد المنتفعين من هذا المشروع الاسترشادي وقد أخبرت زوجته القائمين على إمباورز أنها كانت قبل تنفيذ المشروع تعاني كثيراً لاضطرارها نقل الماء من منزل والد زوجها إلى منزلها مما يستهلك وقتاً طويلاً. أما الآن وبوجود الخزان فقد أصبح لديها حنفية في بيتها، وبإمكانها كذلك استخدام الماء لري بعض النباتات التي زرعتها في حديقة بيتها.



لم يكن من الممكن توفير الخزانات للعائلات العديدة التي توفرت فيها معايير الاختيار في جلبون. ومن هؤلاء الذين لم يقع عليهم الاختيار أم حمزة.

ولنا عن أم حمزة حديث.

سعي أم حمزة اليومي طلباً للماء

أم حمزة امرأة مسنة تعيش مع ابنتيها في منزل خرب من حجرة واحدة في قرية جليون، وهي لا تستطيع شراء الماء من الباعة فذلك يفوق قدرتها المادية. كما لا يمكنها حفر بركة للحصاد المائي بجانب بيتها لأن الأرض صخرية وصلبة يصعب حفرها.



هذه الحاوية البلاستيكية هي
الوسيلة الوحيدة لتخزين الماء
في بيت أم حمزة

لتلبية احتياجات العائلة اليومية يتوجب على رناد -ابنة أم حمزة- أن تذهب عدة مرات لإحضار الماء من بئر خاص بعيد.



على رناد أن تمشي مسافة طويلة وفي طرق سيئة لتصل إلى ذلك البئر، ومن ثم تحمل الماء على رأسها عائدةً به إلى المنزل.

التكيف مع قليل من المياه

ليس من السهل الاكتفاء بالمياه القليلة التي تحصل عليها العائلة، ولكن هذا ما تضطر أم حمزة وابنتاها لفعله: الشرب والطبخ والنظافة الشخصية والغسيل وكافة الأعمال المنزلية بكميات لا تكاد تملأ بضعة أوانٍ وأباريق.

تشكيل رؤية لزيادة مياه الشرب

بما أن أعداداً كبيرة من القرويين في جلبون تواجه مشاكل معيشية متشابهة قام مشروع إمباورز بالعمل مع المجتمع في تشكيل رؤية مشتركة وتحديد حلول عملية وأنشطة استرشادية لتحقيق هذه الرؤية. كانت الرؤية على النحو التالي: زيادة حصة الفرد اليومية من مياه الشرب من ٤٨ لتراً حالياً إلى ١٠٠ لتر بحلول العام ٢٠١٠.

التحضير
للاستحمام



مشروع استرشادي

لتحقيق هذه الرؤية وضع المجتمع المحلي وموظفو المحافظة وفريق إمباورز عدة سيناريوهات يشتمل كل واحد منها على عدة أنشطة مقترحة. وبسبب الظروف الراهنة والتي تشمل عدم القدرة على الحصول على التراخيص اللازمة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإنشاء شبكة مياه عامة أو ربط القرية بشبكة أخرى قائمة تم الاتفاق على مشروع استرشادي ارتأى المشاركون أنه الأكثر ملاءمة للمجتمع المحلي. فقد قرروا زيادة كمية المياه التي يتم حصادها من الأمطار في القرية من خلال بناء ثمانية أحواض إضافية للحصاد المائي يستفيد منها من سبعين إلى ثمانين شخصاً من سكان القرية.

رناد تجلي
الصحنون



تعيد العائلة
استخدام مياه
جلي الأواني
لتنظيف المنزل
أوري النباتات
المزروعة حوله



ما زالت معاناة أم حمزة مستمرة!

لسوء طالع أم حمزة وابنتيها لم يكن منزلهن ضمن المنازل المستفيدة من هذه الأحواض. إلا أن أعضاء اللجنة المحلية صمموا على عدم التخلي عن أم حمزة.

لا يوجد حنفية
في المراض



وضعت هزار، وهي ممثلة المركز النسائي في اللجنة المحلية لمشروع إمباورز، قضية أم حمزة كأولى أولويات اللجنة، وطلبت مناقشتها. استخدمت الدروس التي تعلموها من البرنامج التدريبي الذي نظمه إمباورز في التعامل مع مشكلة أم حمزة.

وضعوا عدداً من السيناريوهات اختاروا منها سيناريو يقضي بإيجاد حل خارج المشروع الاسترشادي. ترتب على السيناريو البحث عن قنوات أخرى لتمويل بئر خاص بأم حمزة.

ناقشوا كيفية جمع المال لإنشاء البئر واتفقوا على ضرورة مخاطبة عدد من الجهات المعنية بالشأن المائي.

أعدوا لذلك خطة تضمنت جوهر المشكلة وقدموها إلى عدة منظمات غير حكومية ومشاريع في محافظة جنين. كما اتصلوا مع منظمات عاملة على الصعيد الوطني.

إيجاد حل

نجحت هزار مع اللجنة في إيجاد التمويل اللازم لإنشاء البئر، وذلك من مشروع يدعى مشروع "تحسين أسباب المعيشة في الأراضي الفلسطينية".

تحدثت هزار عن تجربتها في هذه القضية وعما تعلمته اللجنة من مناقشتها لحالة أم حمزة. وقالت إنه على الرغم من عدم توفر القدرة المالية لدى القرية لمساعدة أم حمزة إلا أنهم من خلال تحليل المشكلات وبناء السيناريوهات ومن خلال العمل التشاركي الجاد الذي قام به أعضاء اللجنة تمكنوا من تحقيق رؤيتهم بإيجاد مصدر للتمويل اللازم لمساعدة أم حمزة على الحصول على الماء. وأضافت: "نحن الآن أصبحنا مُمكنين، لدينا الرؤية وباستطاعتنا استخدام الأدوات التي تحقق أهدافنا".

ما عاد المار من أمام منزل أم حمزة يشاهد رناد قادمة تحمل الماء من البئر البعيد.



إنشاء البئر

الماء تحت الاحتلال

هذه قصة مزارعين فلسطينيين يفضلون شرب المياه الزراعية غير الآمنة على الماء الآتي من مصدر إسرائيلي.

قرية عرانة

تقع قرية عرانة على بعد أربعة كيلو مترات شمال شرق مدينة جنين، وتبلغ مساحتها ٧,٨٦٦ دونماً وعدد سكانها حوالي ٢,٢٠٨ نسمة. تعتمد القرية على زراعة الأرض الجافة، مع وجود جزء صغير من الأراضي يستفيد من الزراعة المروية باستخدام المياه من بئر القرية. تشكل الصناعة والإنشاءات النشاط الاقتصادي الرئيسي في مجتمع عرانة، إلا أن معدلات البطالة التي ارتفعت بين سكان المجتمعات الفلسطينية بسبب الوضع السياسي الحالي طالت أهالي عرانة.

يوجد محطة لمياه الشرب في قرية الجلمة القريبة إلا أن سكان عرانة لا يثقون بمياه هذه المحطة كونها تأتي من شركة المياه الإسرائيلية مكوروت، ويقولون إن رائحة مادة الكلورين تنبعث من هذه المياه ولا يعتبرون نوعيتها جيدة.

لذا يعتمد مواطنو عرانة في مشربهم وأعمالهم المنزلية على الصهاريج التي تنقل لهم الماء من بئر القرية أو من الآبار الزراعية المجاورة. وذلك بحد ذاته مشكلة لأنه لا يمكن ضمان صلاحية مياه الآبار الزراعية للشرب.

بالرغم من وجود بئر للمياه الجوفية حفره مجلس القرية في عام ١٩٩٧ بعمق ١٤٠ م وبطاقة إنتاجية تصل إلى ٥٠ م^٣ في الساعة إلا أن المجلس القروي لا يملك ترخيصاً لإنشاء شبكة مياه لإيصال مياه البئر للمنازل.

محطة مياه الجلمة
التابعة لشركة
مكوروت الإسرائيلية



صهريج يفرغ
حمولته من مياه
الآبار الزراعية في
خزان أحد المنازل



الآبار الزراعية
نفسها والصهاريج
ذاتها هي مصدر
الماء للاستخدامات
المنزلية وري البيوت
البلاستيكية



خزان على سطح
أحد المنازل
في قرية عرانة
يستخدم لتخزين
الماء للاستعمال
المنزلي



يُعتبر المجلس القروي المؤسسة الرئيسية في عرانة وقد قام بتنفيذ العديد من مشاريع الأشغال العامة في القرية إلا أن عدم وجود شبكة مياه يجعل دوره في هذا المجال مقتصرًا على إدارة البئر.

التعامل مع مشكلة نوعية مياه الشرب

قام فريق إمباورز بعقد ندوات وورش عمل لتوعية سكان القرية حول نوعية مياه محطة الجلمة خاصة في ضوء إصرارهم على عدم شرب هذه المياه رغم الفحوصات الدورية التي تخضع لها. فهم ببساطة لا يثقون بالإسرائيليين.

ركزت الورش على النتائج الجيدة للفحوصات وعلى أن ماء المحطة أفضل من ماء الآبار الزراعية التي يشربها السكان. لكن ذلك لم يكن كافياً لإقناعهم. فقد تساءلوا: "كيف نضمن لأنفسنا سلامة مصدر المياه في الفترات التي تفصل بين فحوصتين؟! فالماء يمكن أن يتلوث في هذه الفترات".

أقنعونا!

استمرت النقاشات حول المقارنة بين مخاطر الشرب من المياه الزراعية ومخاطر شرب مياه محطة الجلمة. قال أحد المواطنين لمسؤول من إمباورز: "إن ضمنتم مصدر مياه محطة الجلمة وأقنعتمونا بسلامته عندها فقط سنشرب منها".

كان على أعضاء فريق إمباورز أن يفكروا في هذا التحدي قبل الاستمرار. ناقشوا الموضوع إلا أنهم شعروا بالعجز. وأدركوا أنهم كانوا خائفين من التعهد بسلامة مياه ذلك المصدر فهم لا يستطيعون ضمان عدم إمكانية تلوثه، فقد يتلوث عن قصد أو غير قصد وفي أي وقت في المستقبل. كانت مسؤولية أكبر من أن يتحملوها لذلك تركوا هذا الأمر للسكان ليتخذوا قراراتهم بأنفسهم.

لا حل

أدرك الفريق أنه في بعض الحالات لا يمكن حل مشاكل المياه بسهولة من خلال عملية إجرائية تماماً كما في هذه الحالة حيث مشكلة المياه ليست فنية أو اجتماعية بل كانت سياسية.

هي مشكلة ثقة.

والحل ليس في محطة الجلمة.

علق أحد منسقي إمباورز على ذلك بقوله إن هامش المفاوضات في حالة الحرب أو الاحتلال ضيق جداً إن لم يكن معدوماً.

ملاحظات من مفكرة الكاتبة

مياه ملوثة

يتم طرح مياه المجاري من المستوطنات الإسرائيلية في المياه الجارية مما يلوث المياه الجوفية. يساعد على ذلك وجود تلك المستوطنات على التلال ووجود قرى الفلسطينيين في السهول والأودية. ولأن الفلسطينيين يستخدمون آباراً غير عميقة لاستخراج المياه الجوفية فإن ما يحصلون عليه من مياه لا بد وأن يكون ملوثاً بمياه المجاري وغيرها من الملوثات. النتيجة هي إصابة الفلسطينيين بالأمراض. هذه بعض المشاكل التي نواجهها. كيف نحل هذه المشاكل؟ نحن نتحدث عن المشاكل، لكن الحلول لا تأتي بسهولة.



مياه ملوثة في الأودية

لا يوجد ترخيص لشبكة مياه

لدينا المال لتنظيم ورش عمل ضمن إمباروز للبحث عن حلول للمشكلات ومناقشة سيناريوهات لمختلف الحالات. كثيراً ما يقترح سكان القرية حلولاً جيدة. لكن عدم الحصول على ترخيص لإنشاء شبكة مياه يمثل مشكلة من نوع آخر. لا يريد الإسرائيليون إعطاء الترخيص، وهذه مشكلة لا تستطيع ورش العمل التي ننظمها أن تحلها. لقد كنت مكتئبة من هذه المشكلة، لكن من المثير للاهتمام كيف يفكر المجتمع بحلول بديلة. في ورشة بناء السيناريوهات تحدث السكان حول ما يفعلونه للحصول على ماء الشرب. إنهم يعتمدون الآن على طرق استخدمها أسلافهم، وهي طرق تقليدية مثل حصاد مياه الأمطار. لكن شبكة المياه ستكون أكثر فاعلية من ذلك وستوفر مياهاً أكثر. ومع ذلك لا يعدم الناس وسيلة لاجتراح الحلول حتى في أقصى الظروف.

بداية دور نسائي

تعتبر قباطية أكبر بلدات محافظة جنين من حيث المساحة وعدد السكان البالغ حوالي ٢٣٠٠٠ نسمة. وهي تشتهر بأراضيها الزراعية الخصبة وعدد من الآبار الزراعية ومقالع الحجارة والصناعات المرتبطة بقص الحجارة. أما النشاط الاقتصادي الرئيسي في قباطية فهو الزراعة التي يعمل فيها حوالي ٢٨٪ من السكان. إلا أن الأوضاع السياسية الراهنة أدت إلى رفع معدلات البطالة في جميع المجتمعات المحلية الفلسطينية، ومنها قباطية التي يصل فيها هذا المعدل إلى نحو ٣٠٪.

في الماضي كانت الخزانات المنزلية والآبار المحفورة يدوياً تشكل مصادر المياه الرئيسية لسكان قباطية وفي جميع الاستخدامات. إلا أن حفر العديد من الآبار في خمسينيات وستينيات القرن الماضي أدى إلى نقص في مستوى المياه الجوفية وتسبب في تسرب كميات أخرى من باطن الأرض وجفاف العديد من الينابيع.

تم في السبعينيات ربط شبكة البلدية بالخط الناقل للمياه التابع لدائرة مياه الضفة الغربية؛ لكن بسبب الإمدادات المتقطعة قامت البلدية في عام ١٩٩٩ بحفر بئر خاص لها أصبح المصدر الرئيسي لمياه الاستخدامات المنزلية في البلدة. إلا أنه يتم شراء كميات إضافية من المياه من الآبار الزراعية الخاصة لتلبية حاجة المواطنين التي تتضاعف خلال أشهر الصيف.

المناطق المرتفعة في قباطية
محاطة بالأراضي الزراعية



بناء قدرات النساء

اختار مشروع إمباورز قباطية لبناء قدرات النساء للعمل في مجال الدعوة لتحسين الأوضاع المائية في البلدة. لكن كان من الصعب تحديد دور واضح للنساء في قضايا إدارة المياه أو الخدمات والأنشطة المجتمعية. ومن غير المألوف أن تتخرط نساء قباطية في العمل العام. لذا واجه فريق إمباورز صعوبة كبيرة في إيجاد مجموعة من النساء ليستفدن من البرنامج التدريبي لإمباورز ويمثلن نساء البلدة في اجتماعات المشروع.

لكن أية نساء؟

في بداية عمل مشروع إمباورز قامت البلدية بدعوة نساء من أقارب أعضاء المجلس البلدي أو معارفهم لحضور اجتماع، إذ أن البلدية لم تكن مقتنعة بأن النساء يجب أن يشاركن في الاجتماعات أو في المشروع. لقد قامت البلدية بدعوة النساء فقط من أجل الوفاء بالشروط التي وضعتها الجهات المانحة لتمويل المشروع، كما توخت في النساء المدعوات أن يكن من النوعية التي يمكن توجيهها. عن ذلك قال أحد العاملين في البلدية: "إذا كنتم تريدون مشاركة النساء سنحضر لكم من يقلن ما نفكر به نحن".

اجتماعات منفصلة للنساء

وهكذا شكّل إشراك النساء في عملية صنع القرار وإدارة المياه في قباطية تحدياً لفريق إمباورز. كان من الصعب الحصول على مشاركة نسائية كبيرة في الاجتماعات المختلطة فتقرر عقد اجتماعات منفصلة.

كانت نتائج هذه الاجتماعات رائعة حيث رأى فريق إمباورز العديد من السيدات اللواتي لم يتحدثن أو بالكاد نطقن ببضع عبارات في الاجتماعات المختلطة وقد بدأت في مناقشة أفكارهن وإيصال آرائهن إلى المشاركات الأخريات.



اجتماع نسائي في قباطية

جمعية للنساء

أعربت النساء عن حاجتهن إلى جمعية تضمهن في هيئة واحدة وتمثلهن في الاجتماعات التي تعقد في البلدة ومع مجلس البلدية. كما أردن أن تقوم الجمعية بتدريب النساء على القضايا الصحية والمائية بل وتوفير الخدمات الصحية والمجتمعية.

طرحت الفكرة على الجهات المعنية بهذه القضايا ومن ضمنها البلدية. وجرت نقاشات مستفيضة تمخضت عن الاتفاق على إنشاء جمعية نسائية. وأعربت البلدية عن استعدادها لدعم الجمعية بتوفير مكتب لها وتدريب المشتركات فيها من قبل متخصصين في قطاع المياه.

التدريب على التخطيط وتحديد المشاكل

تلقت النساء من خلال إمباورز تدريباً على مهارات التخطيط واستخدام شجرة المشكلات لتحديد المشكلات واقتراح السيناريوهات والحلول لها.

وعن ذلك قالت إحدى النساء: "في البداية ترددت في المشاركة لأن هذه الجمعية كانت الأولى في نوعها في مجتمعنا ولم تشارك النساء في مثل هذه الأشياء من قبل. إلا أنني غيرت رأيي وشاركت لأنني كنت أريد أن أرى دوراً للمرأة في قباطية. الآن تشارك النساء في عملية صنع القرار بل إنهن يؤدين دوراً فعالاً في ذلك".

لا يوجد ماء في الأراضي المرتفعة

ذكرت نساء من الجمعية النسائية أن أسرهن لا تحصل على المياه على الرغم من أن قباطية معروفة بوفرة مياهها. ثم تبين أن المشتكيات هن من سكان الأراضي المرتفعة التي لا تصل إليها المياه بسهولة.

كما اقترحن وزميلاتهن على أعضاء الهيئات الإدارية في المؤسسات الأخرى وفريق إمباورز زيارة المنطقة لرؤية المشكلة على أرض الواقع. تمت الزيارة وأثبتت أن السكان الذين يقطنون الأراضي الأكثر ارتفاعاً لا يحصلون على الماء وذلك لأن هذه المناطق غير مرتبطة بشبكة المياه في قباطية، كذلك لا تستطيع صهاريج المياه الوصول إلى منازلهم بسبب وعورة الطريق.

النساء يزرن مبنى البلدية

بعد الزيارة الميدانية نظمت الجمعية النسائية زيارة إلى دار البلدية حيث قدم الأعضاء شكوى طالبين فيها بإيجاد حل لتلك المشكلة. كانت هذه الخطوة غير مسبوقه فمبنى البلدية كان على الدوام منطقة مجهولة للنساء. وصف موظفو البلدية زيارة النساء بأنها "مشهد غير طبيعي". مع ذلك وبعد استلام الشكوى قررت البلدية إشراك الجمعية النسائية في التخطيط لأحد المشاريع الاسترشادية في قباطية بهدف لإعادة تأهيل شبكة مياه البلدة وإعادة تصميمها.

نجاح في التعامل مع المشكلة

أسفرت مشاركة الجمعية في هذا المشروع الاسترشادي عن حصول البلدية على تمويل لتركيب جهاز يضخ الماء من حوض مائي إلى الأراضي المرتفعة، بالإضافة إلى توسيع شبكة المياه لتشمل هذه المناطق.

بعد عدة أشهر من تنفيذ المشروع الاسترشادي قابلت أخصائية توثيق العمليات في مشروع إمباورز (بثينة مزيد) رئيس دائرة المياه في قباطية. وقد أبدى هذا المسؤول في معرض حديثه عن المشاريع

المشروع الجديد لربط المناطق
المرتفعة بشبكة المياه في قباطية



التي تبنتها البلدية إعجابه بالدور القيم الذي قامت به النساء لحل مشكلة إيصال الماء للمناطق المرتفعة. وقال إنه لم يكن مقتنعاً بهذا الدور في بداية الأمر، لكن رأيه تغير بعد المشاركة الفعالة من قبل نساء قباطية في إدارة مشاريع المياه حين أخذت المشاكل طريقها إلى الحل.

تضم جمعية قباطية النسائية الآن حوالي سبعين عضواً، وأنشطتها في مجال التدريب على المياه والصحة العامة وإدارة المياه وخدمات المجتمع تتزايد. وتبرز بشكل خاص في تنظيم النساء للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهن.

هل يبادر المجتمع؟

اسمي بثينة مزيد وأعمل في منظمة كير العالمية كاختصاصية توثيق العمليات ضمن مشروع إمباورز. أعمل مع هذه المنظمة في محافظة جنين، حيث يتطلب جزء من عملي رصد التغيرات التي تحدث في أوساط المسؤولين الحكوميين ومؤسسات المجتمع المحلي والمنتفعين من مشروع إمباورز. إنني أستمتع حقاً بهذا العمل لأنني كثيراً ما أرى تغيرات كبيرة تحدث نتيجة لأفعال صغيرة.



أنا أثناء العمل مع أفراد من إحدى المجتمعات المحلية

عندما تشاهد أخصائية لتوثيق العمليات أثناء العمل توقع أن تشاهد هنا أو هناك مفكرتها التي تدون فيها يومياتها خصوصاً أثناء زياراتها الميدانية للمجتمعات المحلية. وأنا أستعمل مفكرتي لكتابة ملاحظاتي عن الأنشطة التي يشارك بها فريق العمل في إمباورز.. أكتب عما أواجهه من أحداث وعن انطباعاتي حول ما أراه. تالياً بعض الملاحظات التي دونتها في أواخر عام ٢٠٠٦ حول مجتمع محلي استرشادي هو مجتمع قرية عرّانة.

الاجتماع الأول مع ممثلي المجلس القروي واتحاد المزارعين والجمعيات النسائية
تحدثت الحضور عن عدم وجود شبكة للمياه. كانوا غاضبين متذمرين من أوضاعهم. قالوا إن مشكلتهم كانت مع وزارة الحكم المحلي التي لم توفر المال لإنشاء الشبكة ولم تقم بأي شيء لمساعدتهم. ما لم يتناوله الحضور كان دورهم في مشاكل المياه. بدا وكأن التفكير في ذلك الدور غير وارد.

سألناهم فيما إذا كانوا قد اجتمعوا مع أي من المسؤولين في الوزارة أو في سلطة المياه، فأجابوا بأن لا أحد حاول مقابلة أي من هؤلاء المسؤولين. كان الانطباع العام لدي هو أنهم غير مباليين بما يمكن أن يقوموا به ويبدون العجز. فلم يقدم أي منهم أية أفكار لحل المشكلة كأنهم ينتظرون من يأتي ليحل لهم جميع مشاكلهم.

تدريب في إمباروز

عقدنا عدداً من ورش العمل لمواطني المجتمع المحلي لتمكينهم من التحدث عن مشكلاتهم وعما يمكن القيام به لحلها. شجعت هذه الورش المشاركين على التفكير بـ "رؤية" تتبناها قريتهم وسيناريوهات مختلفة لتحقيق هذه الرؤية.

لاحظت أن العديد من المشاركين بدأوا بالتفكير حول ما يمكن عمله لتحسين أحوالهم. أصبحوا متحمسين وبادروا إلى طرح العديد من الأفكار الجيدة. كان أحد الحلول التي اقترحوها أن يقوموا بترتيب موعد مع المسؤولين في سلطة المياه للحديث عن مشكلة المياه.

اجتماع في قرية عرانة بعد تلقي التدريب من إمباروز

بعد مرور عدة أسابيع قمنا بزيارة قرية عرانة. بدأنا الزيارة باجتماع مع أعضاء المجلس القروي وممثلي اتحاد المزارعين والجمعيات النسائية.

لاحظت أن الحالة تغيرت منذ زيارتنا الأولى حيث أبدى جميع الحاضرين منذ بداية الاجتماع تفهماً جيداً لحقوقهم ومسؤولياتهم كمستخدمين للمياه.

عندما كان المشاركون يتحدثون عن مشاكلهم المتعلقة بالماء وعن الحلول الممكنة لتلك المشاكل لفت نظري إقرارهم بتقاعسهم عن بذل جهد للحصول على رخصة لإنشاء شبكة مياه. قالوا إنهم أدركوا ذلك التقاعس من خلال التدريب الذي تلقوه من إمباروز والاجتماعات التي تمت بينهم وبين مسؤولي سلطة المياه.

لم تكن المشكلة تكمن في أن وزارة الحكم المحلي لم توفر التمويل اللازم لمثل هذه الشبكة، بل ببساطة في أن السكان أنفسهم لم يتقدموا أبداً بطلب للحصول على رخصة لإنشاء الشبكة.

لقد نبههم تحاورهم الجديد مع المسؤولين إلى ضرورة تقديمهم لخطط محددة حتى يمكن منحهم التمويل اللازم. وفي إحدى الزيارات لسلطة المياه في رام الله عرفوا بالتحديد المتطلبات اللازمة للحصول على الرخصة وحصلوا على وعود من المسؤولين بسرعة إصدارها بل وحتى دراسة إمكانية تمويل الشبكة.

المجتمع يتحمل المسؤولية

فكرت ملياً في التقدم الذي حققه مواطنو عرانة منذ ذلك الاجتماع الأول وأدركت أن أسلوب الحوار بين مختلف المعنيين والذي اعتمدها في التدريب قد نجح بالفعل، فأسهم في توعية المجتمع وتعزيز قدرة أفرادها التفاوضية الضرورية للتعامل مع مشاكل المياه.

أثبت مواطنو هذا المجتمع أنه بمجرد البدء بتحمل المسؤولية والتوجه للجهات المعنية لمناقشة قضاياهم فإن الحل لا بد وأن يظهر. وهذا ما يبتغيه مشروع إمباورز: تمكين المجتمعات المحلية من أخذ زمام المبادرة.



منطقة كانت للرجال فقط

مذكراتي، بثينة مزيد، أخصائية توثيق العمليات، مشروع إمباورز، منظمة (CARE)، الضفة الغربية.



٢٠٠٤ - البقاء في الخارج

احتجنا إلى أكثر من سنة ونصف لكي نقنع نساء قرية قباطية بدخول مكاتب البلدية.

كانت وجهة نظرهن أن مبنى البلدية "منطقة خاصة بالرجال، ولا يقبل المجتمع أن تدخل امرأة إلى البلدية وتطلب خدمة، مهما كانت هذه الخدمة".

لكن، عندما تنقطع المياه عن المنزل، أو إذا كان هناك مشاكل تتعلق بكهرباء المنزل، فإن المرأة هي التي تتصل بالبلدية لطلب إرسال من يعالج المشكلة، لأن زوجها غالباً ما يكون في العمل. ومع أن البلدية ستخبرها بأنها سترسل من يصلح العطل، إلا أن وصول فريق العمل يستغرق وقتاً طويلاً.

الجدير ذكره أن المساحة التي يمكن للمرأة أن تتحرك فيها في الحياة العامة محدودة للغاية. فهي تستطيع أن تعمل في الخدمات الصحية أو في التدريب، وليس أكثر! لا تستطيع، مثلاً، أن تنخرط في قضايا إدارة المياه أو تسويق المنتجات الزراعية أو شؤون الكهرباء أو إزالة القمامة. ولا يضم مجلس البلدية أي امرأة في عضويته. ببساطة، لا نرى المرأة تعنى بالشؤون البلدية أو تشارك في اتخاذ القرارات البلدية. كما يلاحظ أنه لا يوجد نساء بين موظفي البلدية.

إنه عالم للرجال.

لهذا السبب لا تشعر النساء بارتياح لمجرد الدخول من باب مبنى البلدية.

طالبني بحقوقك وتقدمي

حاولنا في إطار إمباورز أن نشجع المرأة على دخول البلدية. قلنا لنساء القرية، "انظرن إلينا، نحن ندخل دار البلدية ونحن نساء". عرضنا عليهن أن نذهب معهن إلى البلدية، لكننا أكدنا لهن أننا لن نستطيع أن نقوم مقامهن في طلب الخدمات. قلنا: "لا أحد يستطيع عمل ذلك نيابة عنكن. يجب أن تطلبن ما تردنه بأنفسكن".

إننا نتفهم شعور النساء، لأن الرجال، تقليدياً، لا يتوقعون أن ينخرطن في مثل هذه الأمور. لكن ينبغي عليهن أن يعملن على مهل لكي يأخذن مكانهن في المجتمع.

لذا قلنا: "يجب أن تطالبن بحقوقكن وبما تحتجنه من البلدية. أنتن تدفعن مقابل هذه الخدمات، ولديكن الحق في الحصول عليها. أنا امرأة مثلكن وأنتمي إلى المجتمع الذي تنتمين إليه. أنا أدخل إلى دار البلدية ولا يحدث لي شيء. ما هو وجه الاختلاف بيني وبينكن؟"

بهذه الطريقة، يصبح إقناعهن أكثر سهولة، لأننا نساء مثلهن تماماً.

هكذا كانت الأمور في عام ٢٠٠٤. كنا ندخل في مناقشات كالتي رويتها لكم الآن. لقد رأينا في مرات عديدة النساء وهن يجاهدن في سبيل إيجاد حلول لمشاكلهن، إلا أنهن لم يمتلكن الثقة اللازمة للإقناع بالتوجه إلى البلدية.

إن حدوث التغيير يتطلب وقتاً طويلاً، لكنه يحدث من خلال النقاش والمشاركة.

في عام ٢٠٠٦، تغير الحال. لم يعد الدخول من باب البلدية مقتصرأً على الرجال...كيف؟

٢٠٠٦ - الدخول

كان لدى امرأة فلسطينية من قباطية اسمها أمينة مشكلة مع الماء، إذ أنها عندما فتحت الحنفية ذات مرة وجدت أن لون الماء أصفر. فما كان منها إلا أن اتصلت بالبلدية وأخبرت المسؤولين هناك بالمشكلة. سألتهم لماذا تغير لون الماء، فأخبروها بأن سبب ذلك يعود إلى وجود صدأ في الأنابيب. كما قالوا إن الأنابيب قديمة جداً ويجب استبدالها. فقامت بتغيير كل الأنابيب داخل منزلها.

لكن الماء بقي أصفر اللون.

اتصلت مع البلدية وأخبرتهم أنها استبدلت الأنابيب ومع ذلك ما زال الماء أصفر اللون. أخبروها أنهم سيحضرون إلى منزلها ليتحققوا من الأمر، ولكنهم لم يأتوا أبداً.

انزعجت أمينة من الموقف، فقررت أن تزور دار البلدية وأخذت معها قئينة من ماء الحنفية.

قالت للمسؤولين في البلدية: "اتصلت بكم وأخبرتكم أن الماء عندي تغير لونه وأن اللون ليس جيداً. طلبت مساعدتكم فقلتم "غيري الأنابيب". قمت بتغيير الأنابيب ولكن الماء ما زال غير جيد. لذا اتصلت بكم مجدداً وقلتم إنكم ستأتون. ولكنكم لم تحضروا. الآن جئت بنفسى وأحضرت لكم ماءكم لتروه. إذا لم تحلوا المشكلة سأتي هنا مرة أخرى. سأتي مع أطفالي وسأجلس على باب البلدية. سأجعل أهالي هذه البلدة يرون الماء الذي تعطونا إياه لنشربه".

شعر المسؤولون في البلدية بالقوة التي تتحدث بها أمينة. أدركوا أنها جادة فيما تقول. لم يريدوا أن يسمعها أحد أو يرى الزجاجة التي تحملها. وضعوها فوراً في سيارة البلدية وذهبوا معها إلى بيتها لتحديد سبب المشكلة. وهناك، أصلحوا الخلل فوراً.

قالت أمينة إن موظفي البلدية احترموها لكونها امرأة، وأضافت أنه لو تقدم رجل بشكوى يتدمر فيها من النوعية المتردية للماء، لطرده مسؤولو البلدية خارج المبنى. كان هذا المشهد مختلفاً تماماً عما كانت عليه الأوضاع في العام ٢٠٠٤، عندما كانت المرأة تخشى حتى دخول باب دار البلدية.

تلا هذه القصة تغيرات كبيرة.

ما الذي أحدث التغيير؟

لم يحدث التغيير بسرعة، لكنه حدث. ابتداءً التغيير حين اجتمعت نساء قباطية لتأسيس "جمعية قباطية النسائية". وبما أن البلدية هي مؤسسة والجمعية أيضاً مؤسسة فقد كان من الطبيعي أن يتعامل الطرفان مع بعضهما بالطرق الرسمية. وبما أن نساء الجمعية قد خضعن لبرامج تدريبية فقد اكتسبن من خلال دورات وورش عمل التدريب والتمكين اللازم لتولي أمورهن بأنفسهن والمطالبة بحقوقهن.

لقد مرت نساء القرية بعملية استهدفت تحديد الجهات المعنية في قريتهن ورسم الأدوار المختلفة لهذه الجهات. لقد أدركن أنهن كنساء لهن دور رئيسي في تطوير قريتهن وفي الحصول على الخدمات. لقد تعلمن من التدريب أن المشاكل لا يمكن حلها إذا لم يتم مختلف المعنيين بالتواصل فيما بينهم والمشاركة في إيجاد حلول لمشاكلهم.

كذلك أصبحت هناك قواعد جديدة ألزمت المجلس البلدي بأن يضم في عضويته امرأتين على الأقل. الجدير ذكره أن المرأتين العضوين في المجلس الحالي هما من أعضاء جمعية قباطية النسائية، وأن أمينة أيضاً عضو في الجمعية ذاتها.



الأشياء تتغير بالتدريج.

لقد بدأ سكان القرية يتعاملون مع المسؤولين العاملين في البلدية بدون تكلف وبعيداً عن الرسميات. ومن المتوقع أن تنتفي قريباً الحاجة إلى وجود قواعد بخصوص كوتا نسائية في عضوية المجلس البلدي، لأن المرأة ستدخل المجلس البلدي عن طريق الانتخاب، فقد بدأت النساء في التردد على دار البلدية، ليس فقط لطرح مشاكلهن، ولكن أيضاً لحل مشاكل مجتمعهن عامة.

لم تعد دار البلدية منطقة للرجال فقط.

فاطمة تجد صوتها

العديد من النساء يرغبن في المشاركة وفي ممارسة حقوقهن، لكنهن لا يعرفن كيف يتحقق ذلك. إنهن بحاجة إلى يد داعمة لتمكينهن من القيام بالخطوة الأولى. هذه كانت حالة فاطمة، وهي شابة فلسطينية من سكان قباطية، حيث نجد أن حوالي نصف السكان من النساء، ولكن ليس لديهن أي دور في عملية صنع القرار، فهن لا يشاركن في اجتماعات البلدية أو أية جمعيات، ويقتصر نشاطهن على العمل في منظمات تتعامل مع قضايا الصحة.

تخضع رغبة النساء لإطلاق العنان لطاقتهم الكامنة لقيود تفرضها البيئة الثقافية والعوائق الاجتماعية والعادات السائدة. مع أن النساء يتحملن مسؤوليات البيت والعائلة كاملة، إلا أن معظمهن يتطلعن إلى حياة خارج المنزل.

تعرفت على فاطمة في اجتماع للمعنيين بالشأن المائي نظمه مشروع إمباورز في بلدة قباطية. كان الهدف من الاجتماع تسهيل الحوار بين هؤلاء المعنيين من أجل تحسين إدارة المياه في المنطقة. كانت فاطمة خجولة جداً، كما ظهر على وجهها علامات خيبة الأمل. لذلك لم تشارك في النقاش الذي دار في الاجتماع. لكنني قررت التحدث معها بعد الاجتماع لمعرفة المزيد عنها ولماذا حضرت.

دور للمرأة في المجتمع

قالت لي إن قريباً لها أقنعها بحضور الاجتماع لأنه يشعر بأن النساء الصغيرات المتعلمات يجب أن يؤدي دوراً فعالاً في المجتمع. ومع أن فاطمة تحمل شهادة جامعية، لكنها يئست من إيجاد عمل بعد بحث طويل. قالت إنها لم تصدق أن الاجتماعات يمكن أن تكون مفيدة، وذلك لأن هذه الاجتماعات "مفروضة علينا من قبل البلدية، وهي ليست في صالح المرأة ولا تلبى احتياجاتها".

تناقشنا حول الاجتماع وكيف يمكن لها ولغيرها من نساء البلدة أن يستفدن من مثل هذه الاجتماعات. اتفقنا على أن النساء يجب أن يشاركن في الاجتماعات، حيث يمكنهن طرح قضايا بنات جنسهن والتأثير على العاملين في البلدية لكي يعترفوا بدور المرأة المهم في المجتمع وفي قضايا المياه.

البدء بالمشاركة

وصلت فاطمة مبكراً إلى الاجتماع التالي، الذي كان مخصصاً فقط للنساء، كي يشاركن بحرية أكثر عند عدم حضور الرجال. شاركت فاطمة في التدريب على مهارات التخطيط، والذي تضمن المراحل المختلفة لرسم شجرة المشكلات واقتراح الحلول لها وتقديم التوصيات والسيناريوهات والحلول المناسبة لمشاكل المياه.



الجمعية النسائية الخيرية

بعد هذا التدريب، قررت نساء قباطية إنشاء جمعية خيرية في البلدة، وذلك لأن مثل هذه الجمعية ستعمل على توحيد أصواتهن وتساعدن في حل مشاكلهن. كما أن الجمعية ستمكن الأعضاء من الانضمام إلى المهتمين بالشأن المائي وكسر الحاجز بين النساء وبقية المجتمع، وبالأخص البلدية.

أصبحت فاطمة نشطة جداً في السعي للحصول على رخصة للجمعية النسائية. لقد لاحظنا أنها تحولت من امرأة صامتة وخائفة إلى امرأة تشارك بنشاط في الجمعية الخيرية وتعمل على توحيد جهود النساء.

عندما صدرت الرخصة تم انتخاب مجلس لإدارة الجمعية كما تم انتخاب فاطمة أمينة عامة لها. وبصفتها عضواً في مجلس الإدارة أصبحت فاطمة مسؤولة عن جمع الأموال اللازمة لتمويل أنشطة الجمعية وعن تمثيل النساء في العديد من الاجتماعات مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما في ذلك البلدية.

من خلال فاطمة قامت الجمعية النسائية الخيرية بدور هام في تحديد مشروع استرشادي لمساعدة العائلات التي تعيش في المناطق المرتفعة والتي لا يصلها الماء. أصبحت فاطمة أيضاً عضواً في لجنة تابعة لمشروع إمباورز تم تشكيلها من أجل الإشراف على أنشطة المشروع وتدريب أعضاء اللجنة.



التمكين الشخصي

أصبحت فاطمة إنساناً مختلفاً فبعد المشاركة في التدريب والانضمام إلى الجمعية أصبحت واثقة من نفسها وأصبح لها دوافع.

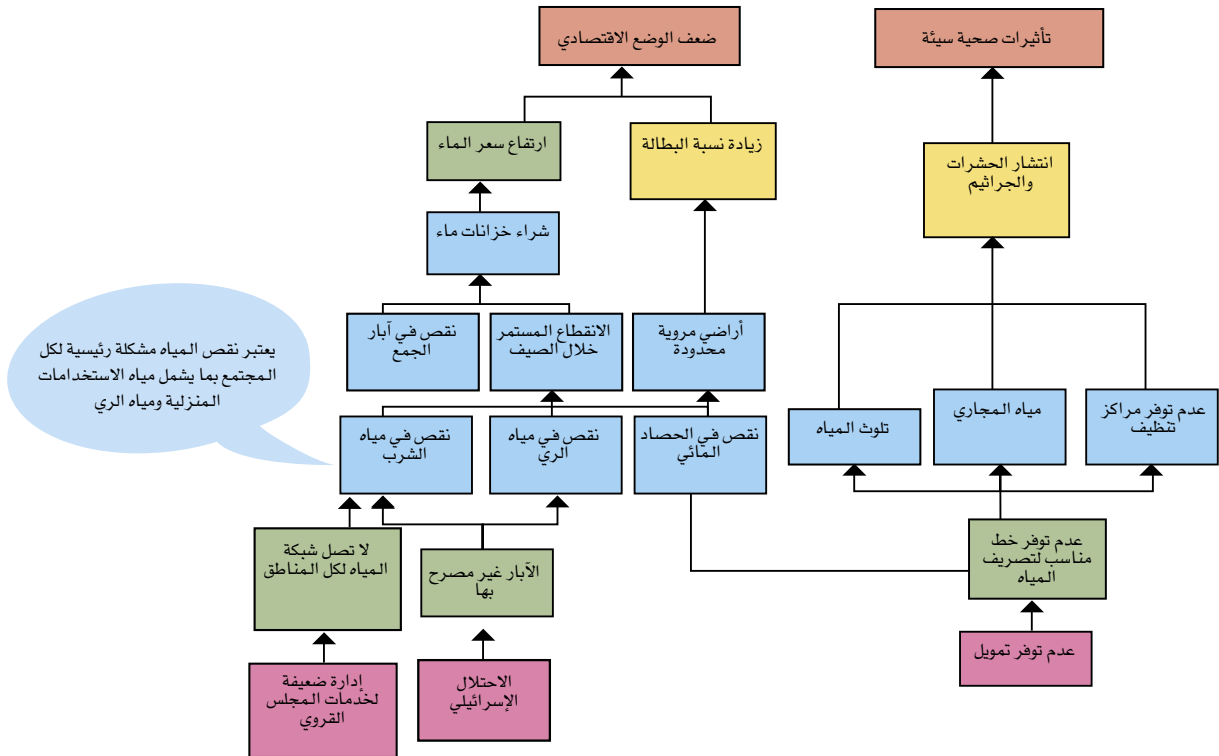
لقد قررت البحث عن عمل مرة أخرى ووجدت عملاً في إحدى رياض الأطفال. بعد ذلك تعينت في وزارة الحكم المحلي لتعمل في دائرة تطوير الموارد البشرية. وهناك لعبت دوراً استثنائياً حيث أصبحت مرآة للبلدة عامة والنساء خاصة. كما أنها عملت على نقل ما تعلمته من منهجية مشروع إمباورز إلى زملائها وقامت بتدريبهم على تيسير التخطيط باستخدام شجرة المشكلات وبناء السيناريوهات.



فاطمة تشرح مشروع إمباورز

من مصالح شخصية إلى قرارات مشتركة

تم عقد ورشة عمل لبناء السيناريوهات بمشاركة مجتمع قرية كفر دان للخروج بقرار حول ماهية المشروع الاسترشادي الممكن تنفيذه بالتمويل المقدم من إمبروز. قام فريق إمبروز بإدارة الورشة باستخدام منهج بناء السيناريوهات لتحديد المشروع المناسب. اشتمل هذا المنهج على عملية تشاركية متدرجة لتحديد المشكلة وتشكيل رؤية مستقبلية وتطوير إستراتيجية وتحديد مشروع.



شجرة المشكلات الخاصة بكفر دان

وهذه هي الرؤية التي طورها المجتمع المحلي:

رؤية قرية كفر دان

بحلول عام ٢٠١٦ تصبح حصة الفرد في كفر دان من مياه الشبكة العامة لغاية الاستعمالات المنزلية مائة لتر يومياً بدلاً من الأربعة والعشرين لتراً الحالية، وتحسين إدارة استخراج المياه الجوفية خاصة من الآبار الزراعية وحماية المياه الجوفية من التلوث.

تقع قرية كفر دان على بعد ٦ كم غرب مدينة جنين. في عام ٢٠٠٥ بلغ عدد سكان القرية ٥٢٦٥ نسمة تضمهم نحو ألف عائلة.

تعني الترجمة الحرفية لكلمة "كفر دان" السلطة القضائية أو بيت الحكم أو بيت القاضي، حيث كلمة "كفر" تعني قرية و"دان" تعني سلطة قضائية أو حكم.

تحصل قرية كفر دان على الكهرباء عن طريق شبكة الكهرباء الإقليمية والتي تتصل بها شبكة جنين الكهربائية. أما إيصال الكهرباء إلى المنازل وتحصيل رسوم الخدمة من المشتركين فهو مسؤولية المجلس القروي. هناك حوالي ١١٠٠ مشترك في شبكة الكهرباء من ضمنهم عائلات ومشغل ومحلات وآبار جوفية. الكهرباء متاحة للجميع في كفر دان.

يوجد في القرية شبكة للطرق الداخلية وشبكة للهاتف. يتولى المجلس مهمة جمع النفايات والتخلص منها في منطقة تبعد ثلاثمائة متر عن أحياء القرية السكنية.

يوجد في القرية أربع مدارس، اثنتان منها للإناث (مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية) واثنتان للذكور.



طالبات مدرسة كفر دان
الابتدائية

في الماضي اعتمد أهل القرية في تأمين معيشتهم على الزراعة والوظائف الحكومية والعمل في السوق المحلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨. حالياً ونتيجة للوضع السياسي المتوتر وبسبب الإغلاق المستمر لأراضي الضفة الغربية ومنع المواطنين من العمل في أراضي ال١٩٤٨ من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي غدت الزراعة المورد الوحيد تقريباً لمعيشة القرويين. أما العائلات التي لا تملك أرضاً للزراعة فتقوم باستئجار أو ضمان قطعة أرض من مالكيها.

ثمة العديد من المؤسسات المحلية الناشطة في قرية كفر دان من ضمنها المجلس القروي (وهو عبارة عن وحدة حكومية مؤلفة من أحد عشر عضواً وثلاثة عشر موظفاً، يتولى توفير خدمات البنية التحتية للقرية) ومجلس الخدمات المشترك لقرى جنين الغربية للمياه والمياه العادمة (يتكون من ثلاثة وعشرين موظفاً ومجلس إدارة يتكون من ممثلين عن أحد عشر مجلس قروي للقرى التي يتم تزويدها بالماء عن طريق المجلس) والتعاونية الزراعية والمنظمة الخيرية والمركز النسوي.

يعتمد سكان كفر دان على أربعة مصادر رئيسية للماء: آبار المياه الجوفية وأحواض الحصاد المائي وخط أنابيب مياه مجلس الخدمات المشترك ونبع وادي حسن.

تستخدم المياه في كفر دان أساساً للأغراض الزراعية والمنزلية وبدرجة أقل للأغراض الصناعية لكن يبقى الاستخدام الزراعي المستهلك الأكبر للمياه. يمكن القول إن المعنيين الرئيسيين بموارد المياه في القرية -سواء كانوا بائعين أو مستخدمين- هم مالكو الآبار الزراعية والمزارعون ومجلس الخدمات المشترك والمواطنون عامة.

عدم التنسيق

إن التنسيق بين هؤلاء المعنيين محدود أو معدوم مما يخلق تضارباً في معظم الحالات. على سبيل المثال لا يعتقد مواطنو القرية ومجلسها أن مجلس الخدمات المشترك يعمل لمنفعة القرية بل يرون أن المجلس يستثمر في الموارد المائية للقرية بغرض بيعها بمبالغ مرتفعة وجني الأرباح الكبيرة. لكن هذا الاعتقاد لا يستند إلى معلومات دقيقة حول تكاليف تزويد المياه.

أدى ضعف تبادل المعلومات وضعف المعرفة حول أداء المجلس ووضعها المالي إلى خلق العديد من المشكلات وعدم الثقة.

ورشة تحديد المشروع الاسترشادي

في أول أيام الورشة برزت أفكار عديدة حول المشروع الاسترشادي مصدرها الاهتمامات الخاصة لمختلف المشاركين.

أراد بعض الأعضاء بئراً لكل بيت، آخرون طلبوا مدّ أنابيب لإيصال مياه الآبار الزراعية لمزارعهم... وهكذا لم يتمكن أعضاء المجتمع من التوصل إلى قرار موحد حول المشروع الأنسب لأن كلاً منهم نظر إلى مصالحه الخاصة.

اجتماع مواطني كفر دان لاختيار أكثر المشاريع ملاءمة.



إستراتيجية تفكير تتعدى المكاسب الشخصية

لاحظ ميسرو الاجتماع وأعضاء المجلس القروي أن معظم المشاركين كانوا فقط يفكرون بفوائد شخصية تعود عليهم بدلاً من فوائد تعود على المجتمع بأكمله. كان التحدي الذي يواجه قادة المجتمع وميسري الاجتماع هو أن يجدوا سبيلاً ليتفق كافة المواطنين على مشروع واحد.

لتحقيق هذه الغاية قام فريق المشروع والمجلس بعقد اجتماع قبيل انطلاق ثاني أيام الورشة. ناقش رئيس المجلس "أبوفاخر" وممثلون آخرون عن المنظمات المجتمعية في القرية مجموعة من المشاريع المفيدة للمجتمع ككل والمحقة لرؤية القرية.



أبوفاخر يناقش المشاريع
الاسترشادية مع ممثلين آخرين

فكر المجتمعون باستراتيجية تجعل المواطنين يتجاوزون التفكير بالمكاسب الشخصية إلى البحث عن منفعة المجتمع بأكمله.



أبوفاخر ومعيون آخرون
يناقشون طريقة لتحقيق المنفعة
العامة

اختيار المشروع الاسترشادي

ابتدأ اليوم الثاني.

حضر عدد أكبر من مواطني القرية ففي هذا اليوم سيتم اختيار المشروع.

قام المشاركون بإعداد قائمة بجميع المشاريع التي تهمهم.

ناقشوا القائمة. ناقشوها نقاشاً مختلفاً عن سابقه.

ساعد اثنان من المشتركين، أحدهما من المجلس القروي والآخر من المزارعين، في إدارة النقاش. طلبوا من المشاركين مناقشة ملاءمة كل مشروع من المشاريع للمنتفعين على المدى الطويل ورؤية القرية التي كانت طُورت في اليوم الأول.

بعد تمحيص كافة المشاريع من هاتين الناحيتين تم الاتفاق على تقليص القائمة لتشمل مشروعين يخدمان المجتمع يعنى أحدهما بالاستعمالات المنزلية والآخر بقطاع الزراعة.

نصّ المشروع الأول على تزويد المزارعين بخزانات معدنية لتخزين المياه المجمعة خلال الموسم المطري بحيث تستخدم للري في الصيف. أما المشروع الثاني فكان إنشاء وحدة صحية في مدرسة الذكور الثانوية وحوض ماء في مدرسة الإناث الابتدائية. استند هذا المشروع على معاناة الطلاب من نقص في المرافق الصحية النظيفة ومعاناة الطالبات من عدم توفر مياه كافية للشرب نتيجة للاعتماد على خزانات بلاستيكية صغيرة لا تفي بالحاجة.

التفكير بفوائد مجتمعية

قبل أن يختار المعنيون هذين المشروعين اقترح أبو فاخر أن يقوموا بتقييم الفوائد التي تجنيها القرية من كافة المشروعات المقترحة للوصول إلى الاختيار الصحيح.

من الأمور التي رجحت كفة المشروعين المذكورين معرفة المشاركين لعدد الطلبة الذين سيستفيدون من الوحدة الصحية والحوض المائي.

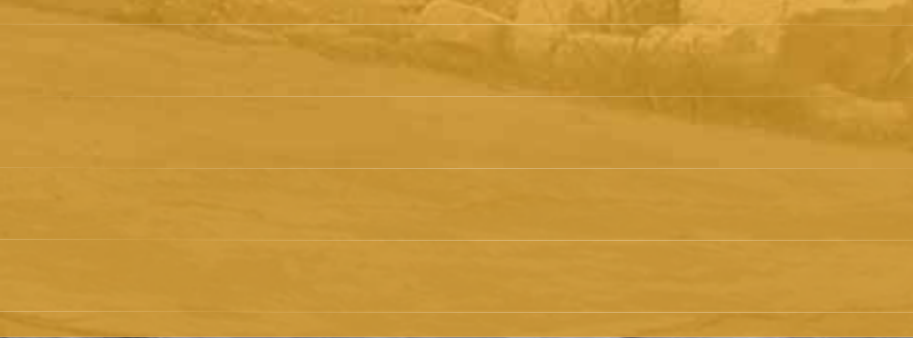
كما تحدث أبو فاخر عن المشاريع الأخرى المقترحة وحتى عن الطلبات الشخصية. طلب من المجتمع التفكير برؤية القرية.

ناقش المجتمعون فوائد كافة المشروعات المقترحة ثم قاموا بالتصويت. أظهرت نتيجة التصويت أن ٢٨ من ٣٠ شخصاً صوتوا للوحدة الصحية والحوض المائي.

قال أحد المشتركين في نهاية الورشة العمل: "أنا وآخرون قمنا بحضور هذه الورشة لنؤثر في عملية اختيار المشروع كي تكون الفائدة شخصية. لم نكن نفكر في المجتمع. لكن عندما سمعت أبو فاخر يتحدث عن عدد الطلاب الذين سيستفيدون من المشروع تذكرت سوء حال الوحدة الصحية عندما كنت طالباً في تلك المدرسة وأن أولادي سيواجهون نفس الوضع في المستقبل. لذا قررت أنا والآخرون أن نعمل شيئاً يفيد القرية كلها وشعرت أن هذا المشروع هو الأنسب لتحقيق رؤيتنا.

تؤكد الطريقة التي اختارت بها كفر دان هذين المشروع أن تشكيل الرؤية والحوار بين المعنيين سيؤديان للاختيار الصحيح لمشروع يخدم مصالح المجتمع بأكمله.

يتبنى إمبارز عدداً من المنهجيات لتحسين فرص المجتمعات المحلية في الوصول إلى المياه. يعمل التخطيط للمشروعات الاسترشادية وتصميمها ثم تنفيذها على توضيح هذه المنهجيات بصورة عملية.



www.ar.empowers.info

IUCN
The World Conservation Union



ISBN 978-9957-8624-2-8



9 789957 862428